

الفلسفة وآليات التغيير الايجابي

د/ قلامين صباح

أستاذة محاضرة "أ"

جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

البريد الإلكتروني: s.guelamine@univ-dbkm.dz

مقدمة

لقد شهدت الشعوب العربية مؤخرا عدة أزمات وثورات تركت أثرا بالغاً على جميع المستويات الاجتماعية، السياسية، الثقافية والاقتصادية.... مما أدى إلى نوع من الفوضى بسبب تضارب الآراء من جهة والمصالح من جهة أخرى. وعليه فقد أصبحت المهمة المطلوبة حالياً هي فهم الواقع وخاصة تغيير هذا الواقع نحو الأفضل وتمكينه من الانطلاق إلى المستقبل.

لكن الانتقال من الوضع الراهن إلى الوضع المنشود يتطلب الدخول في مرحلة انتقالية يتم فيها تذويب الفكر التقليدي للأفراد وتشجيعهم نحو الرؤية العقلية السليمة للأمور، وكذا التفكير النقدي العقلاني الحر ضمن إطار جديد أكثر فاعلية وحيوية. ومن هنا تصبح الممارسة الفلسفية التي ترفض الرضوخ والاستسلام لأية قراءة مهما كان مصدرها هي السبيل إلى الخروج من هذا المأزق، إذ هي ممارسة ذات طابع متحول، وباحثة في التحول أيضاً، بل هي مطلبا استعجاليا لإحداث التغيير نحو الأفضل.

وهذا بلا شك يضع على كاهل المشتغلين بالفلسفة في العالم العربي عبئا ثقيلا ويفرض عليهم دورا جديدا يتطلب التفكير بجد لما يمكن لهم وما يجب عليهم القيام به إزاء الواقع الجديد الذي وجدنا أنفسنا فيه.

إلا أن استقراءنا للواقع لم يظهر لنا حضورا لافتا للفلسفة ولا للفلاسفة في التوجيه العقلاني الواعي وكذا حسن تأطير تطلعات أفراد المجتمع.

فما هي الآليات التي تسمح للفلسفة أن تكون في الموعد؟ وللflasفة بالقدرة على التغيير الايجابي؟

إن التغيير قائم والتطور حادث لأن هذه سنة الحياة بل وأساسها، إلا أن ذلك يحتاج إلى أدوات لحدوث ذلك التغيير والتطور ومن أهم تلك الأدوات ذلك الإنسان الذي يتمتع بمواصفات سلوكية بحيث يصبح قادر على التغيير نحو الأفضل في أقل وقت وجهد وتكلفة، هذا وقد شهد نهاية القرن العشرين تطورات ونمواً سريعاً في المعلومات في كافة المجالات (الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية ...

الحق أن قضية التغيير تطرح في الواقع، قصة الإنسان في سعيه الدائم نحو الكمال، حقاً لقد خلق الإنسان قاصراً، فالكمال لله وحده، ولكن مع هذا القصور وبه، استطاع هذا الإنسان أن يسطر أعظم ملحمة للتقدم، فالإنسان من دون الكائنات، صاحب حضارة وتاريخ لأن — مع قصوره — يدرك هذا القصور ويثور عليه ويطالب بالتغيير ويحققه، ومن هنا فإن لقصور الإنسان جانبه المشرق، فهو عن طريق التغيير عنصر للتقدم والترقي.

والتغيير اليوم يمثل إشكالية عالمية، بل إن أزمة التغيير ذاتها قد تكمن في عالمية التغيير التي لا يزال ضباب الإقليمية والقوميات والعنصريات والمذاهب والديانات القومية والجغرافية كثيفاً حولها يحول دون رؤية عالميتها، واكتشاف المداخل السليمة لمقاربتها. وسواء أخذنا التغيير بمعنى تغيير صورة الشيء دون ذاته أو أخذناه باعتباره استبدال للشيء بغيره، فإن العالم كله يدرك الحاجة الملحة إلى التغيير بمستوياته المذكورين.

معوقات التغيير

لعل أكثر ما يخرج المشتغلين بمحفل الفلسفة والدراسات الفلسفية في المجال العربي، ويصيبهم بنوع من الضيق والإحباط، حين يتوقفون أمام قضية العلاقة بين الفلسفة والمجتمع، ويتساءلون عن هذه العلاقة: أثرها وتأثيرها، شكلها وغطها، واقعها وحاضرها، مصيرها ومستقبلها، إلى غير ذلك من صور وأبعاد. وعند التأمل في هذه العلاقة من جهة الفلسفة، سرعان ما يجد هؤلاء المشتغلون أن لا تأثير لهذه الفلسفة، ولا حضور لها في الاجتماع العربي، ويكاد دورها ليس فقط يتقلص أو يتراجع، وإنما يكاد ينعدم ويتلاشى، فالمتفحص لواقعنا الحاضر يجد أن الفلسفة في الوطن العربي بصفة عامة لا تزال بعيدة عن أن تؤدي أي دور تغييري في مختلف مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والثقافية. وهذا لوجود الكثير من العقبات، نذكر منها:

1- الإطار الذي يحوي الفيلسوف في وعاء اجتماعي متناقض، و الذي يعيش

فيه أزمة وعي وشعور وإيمان وفكر وسلوك وخلق، أزمة هوية وأزمة ثقافة وحضارة، تناقض بين القول والفعل، بين الخطاب والممارسة، خطاب التعالي في الدين والأخلاق وفساد واستبداد عمّ جميع قطاعات المجتمع من دون استثناء

(www.althakafaaljadedda.com، الثقافة الجديدة)، فكيف

لفيلسوف أو للفلسفة أن تنهض في وعاء اجتماعي العلاقات فيه قائمة على أساس رأسي الأعلى أقوى وأفضل وصاحب الأمر والنهي والمطاع والأدنى أضعف وأقل شأنًا والسامع المطيع، لا مكان للضعفاء، قانون الغاب، القوي يأكل الضعيف؟

ومن هنا نجد أن أزمة ضعف الحوار الفلسفي في العالم العربي، هي انعكاس واضح لمناخ سائد، ربما ليس فقط في العالم العربي، بل في العديد من مناطق العالم. فإذا كان سقراط في بدايات مراحل التفلسف، قد دفع حياته ثمنا لحواراته -الجدلية الجريئة، فإن المناخات السائدة اليوم لا تخلق عددا كافيا من الفلاسفة (الفدائيين) المستعدين للتضحية من أجل تشجيع حركة حوار فلسفي جريء، يتجاوز المحرمات السياسية والاجتماعية والدينية، أو على الأقل يعيدنا إلى أجواء المتكلمين من المعتزلة والأشاعرة وغيرهم في فجر التاريخ الإسلامي.

2- إن معظم الأفكار والنظريات الفلسفية التي نتداولها مصدرها الغرب، حيث

نجد ترسيخاً لتصور معين للفلسفة يُجرِّدها من وظيفتها النقدية التقييمية على صعيد التنظير الاجتماعي والسياسي. والأمثلة على هذا كثيرة، فالفلسفة التحليلية التي سيطرت لفترة طويلة على مسرح فلسفة القرن العشرين تقوم على النظر إلى أن الفلسفة محايدة، وأنها إذا أُريد لها أن تكون فلسفة علمية وجب على أصحابها أن يحصروا مهمتها فقط في التحليل النقدي للغة من أجل توضيح معنى ما نقوله من عبارات... إلخ. (محفوظ، 1980).

3- وجهة النظر السلبية إلى الفلسفة ويمثلها منظوران:

المنظور الأول: وهو الذي يسميه الدكتور محمد محسن بـ: «المنظور التقنوبيروقراطي»، وهذا المنظور ينتقد أصحابه الفلسفة بكونها عملاً عقلياً مجرداً بعيداً عن الممارسة الإجرائية، ومن ثم فهي عديمة الجدوى في مجال تحقيق أي إسهام مباشر في تنشيط الاقتصاد والاستجابة لحاجات السوق، والمساهمة بالتالي في مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

المنظور الثاني: ويسميه الدكتور محمد محسن بـ: «المنظور التقليديوي المحدث أو المستحدث»، وهو منظور أقدم تاريخياً من المنظور الأول، وهو يُعبر عن وجهة النظر القديمة الحاملة للشعار «من تمنطق فقد تزندق» و«المنطق مدخل إلى الفلسفة، والمدخل إلى الشر... إلخ، ولكن هذه الوجهة من النظر لا تزال تعيش بيننا، حيث غالباً ما ينتقد أصحابها الفلسفة بكونها مدعاة للإلحاد، أو إلى الاختلاف الفكري. ومن ثم فإن ضررها أكبر من نفعها؛ لأنها -برأي أصحاب هذا المنظور- أحد أهم عوامل الفرقة والتشرذم الفكري والعقائدي والحضاري.

4- ان أزمنا هي في الجهل، جهلنا الذي لا نريد الاعتراف به. وهذا الجهل ناتج بلا شك عن استسهال المعرفة، والاستهانة بالتقصي العلمي الذي يستلزم قراءة آلاف الصفحات في بعض التفاصيل حتى يستطيع الإنسان البت فيها برأي (أبوزيد، 2007، صفحة 461). فمثلاً، تجد من يعتقد أنه يعرف كل شيء عن الشيعة والتشيع تاريخاً وواقعاً لمجرد أنه قرأ عشرة كتب أو حتى عشرين كتاباً. والأشد كارثية أنها قد تكون كتباً تعكس وجهة نظر واحدة. ومع هذا يدعي صاحب هذه القراءة الهزيلة جداً أنه يستطيع إصدار شتى الأحكام المعرفية على تاريخ طويل يمتد بامتداد أربعة عشر قرناً، وعلى واقع إنساني يتجاوز عدده المائة وخمسين مليون نسمة، وكل ذلك من قراءة عشرين أو ثلاثين كتاباً

يستنسخ بعضها بعضا، كما هي العادة في الهجائيات المذهبية المبنية على ترديد الشعارات، أكثر مما هي مبنية على فحص المقولات، فضلا عن فحص علائقها الجدلية بالواقع قديما وحديثا، وهو الفحص الذي لا وجود له في مثل هذه الرؤى والتصورات التي لا تعدو أن تكون محض خيال. (نبي، 1978، صفحة 46)

إن انتكاسة ما يُسمى ب (الربيع العربي)، أو موجة الاحتجاجات الغاضبة؛ كما يسميها البعض، ليست مستغربة إلا عند من يقرأها خارج أزمة الوعي الناتج عن الفقر المدقع في القراءة في عالمنا العربي. فمع أن هذه الاحتجاجات كانت ترفع شعارات الحرية والديمقراطية، إلا أننا، ومن خلال استماعنا لتصريحات كثير من الذين قادوها بالفعل، أو الذين تصدوا لقيادتها، نستنتج بأنهم لم يقرأوا في فلسفة الحرية، ولا في فلسفة الديمقراطية، ولا في مسألة مدنية الدولة، بل ولا في مفهوم الدولة أصلا (أبوزيد، 2007، صفحة 476)، وأن قراءاتهم في هذه المحاور لا تتجاوز إن وجدت بضعة كتب، وأحيانا بضعة مقالات قد تشوه الموضوع وتربكه أكثر مما تضيئه وترسم معالمه.

ولهذا كانت الاحتجاجات فعلا غاضبا تحبّط في ارتياد ما يعشقه من حرية وديمقراطية، إذ لم يكن بأي حال على وعي، لا بالحرية ولا بالديمقراطية ولا بشروطهما، لا في عالم الفكر ولا في عالم الواقع. ومن هنا كانت الانتكاسة بادية منذ البداية.

ومنه نلاحظ أن المعرفة القادرة على إحداث التغيير مُهمّشة في عالمنا العربي الذي تُراوده أحلام الحرية والديمقراطية من أكثر من قرن ولا تزال. وهي أحلام لا يمكن أن تتحقق في مجتمعات غير معرفية، أي مجتمعات تقع المعرفة منها في أدنى سلم الاهتمامات (نصار، 1979)، بدليل أن الكتاب لا يزال لديها أخطر من المسدس، فهو يخضع للحجب والمنع

والتفتيش، بل ويخضع لما هو أخطر، حيث الازدراء عمليا به، هذا الازدراء الذي يتأكد واقعا عندما يأتي الإنفاق عليه فرديا ومجتمعيا بتكشف ظاهر، مقارنة بالإنفاق الباذخ المبذر على (الأحذية) التي باتت تفوق قيمتها الشرائية أفضل كتاب، وربما تجاوزتها بأضعاف !
(المصطفى، 2000، صفحة 34)

كما أن المعرفة بقدر ما هي فعل عقلي في الأساس، تحتاج في كل حالاتها لأجواء وجدانية تستحثها، (عفلق، دت) أجواء تشعل جذوة الاهتمام كلما خفتت أو أوشكت على الخمود. من المهم خلق حالة حب وجدانية للمعرفة (بوسائل شتى، ومنها الوسيلة الإعلانية التي تخلق الانفعال بها) (الرحمن، 1996، صفحة 98) ؛ حتى ندخل بقوة في عالم المعرفة ونحتل موقعا في هذا العالم الذي لا نزال للأسف متطفلين عليه.

5- وقد يكون للتوجيه التربوي في معظم البلدان العربية دور أساسي، في تهميش دور الفلسفة في المناهج الدراسية، إذ أن هناك جامعات عربية لا تتضمن في مناهجها أو في فروعها، أي ذكر للفلسفة (ضاهر، 1983)، كما نلاحظ تبخيس آراء الفلاسفة والمفكرين والمصلحين، تأثرا بالمدرسة (السلفية) التي تتعاطى مع التفلسف كفعل (هرطقي) لا يهدف إلا إلى إبعاد المشتغلين به عما تسميه بالعقيدة الصحيحة.

ويتناغم مع هذا التوجيه التربوي، تواطؤ السلطات السياسية التي تسعى دائما إلى بقاء الحمود الفكري (www.althakafaaljadeda.com، الثقافة الجديدة)، وعدم انبعاث حراك فكري نخضوي، يقلب الطاولة على رأس هذه النخب السياسية التقليدية، التي ستكشف سلبياتها، نتيجة حوار يعيد للعقل اتفاقه مع نفسه، ويعيد للمفاهيم دورها، الذي يحقق المنفعة والمصلحة العامة

شروط وآليات التغيير

تتمثل شروط وآليات التغيير في حركة الاحتجاج الشامل الذي يهدف إلى ضرورة التغيير الجوهرى للأنماط أو النسق أو الأنظمة الحضارية القائمة، ويتطلب عدة شروط لإحداث عملية التغيير:

- 1- بيان المتناقضات المتنوعة المشكلة للوضع أو الواقع أو النظام بالصورة التي تفقد هذا الواقع أو النظام أو الموضوع تكامله من ناحية وتجعله عاجزا عن إشباع حاجة من ناحية أخرى .
- 2- وضع تصور مثالي لما يجب أن يكون عليه الواقع أو النظام أو الموضوع أو النمط أو النسق في المجتمع بحيث يكون هذا النسق هو الإطار المرجعي لتغيير ما هو قائم.
- 3- تشكيل أو امتلاك أو إيجاد حركة نقدية لقوى اجتماعية قادرة على العمل لممارسة عملية التغيير بصورة مستمرة حتى الوصول بها إلى غايتها وأهدافها المنشودة والوصول بالنسق أو النمط من واقعه إلى ما يجب أن يكون عليه (برقاوي، 1996). اذ تتطلب فلسفة إرادة التغيير للمحافظة على فاعلية وديناميكية عملية التغيير وإن كانت بصورة أقل حدة وشمولية إلى النقد، لأن النقد في هذه المرحلة يصبح نقدا تنويرا ثقافيا لتحقيق استمرارية التغيير والتطوير والتجديد من خلال تشكيل توجهات ثقافية و قيمية جديدة تحكم عملية التفاعل

في النسق أو الواقع أو الموضوع في المجتمع بهدف إيجاد ثقافة جديدة.⁽¹⁾

4- ضرورة اتخاذ قرار التغيير في الوقت المناسب، حيث أن من سمات المنظمات الناجحة معرفتها بالموعد المناسب للتغيير، واستعدادها للتصرف حياله بكل ثقة وعزيمة. والملاحظ أن عوامل نجاح الدول الغربية ترجع في الغالب إلى قدرتها على إدارة عملية التغيير بهدوء وكفاءة دون إحداث بلبلة بين أفراد المجتمع، ويعود الفضل في ذلك لاتخاذ القرار السليم المدروس في الوقت المناسب وعدم التسرع في عملية التخطيط والدراسة وتنفيذ قرار التغيير.

5- دراسة الآثار الإيجابية للتغيير ومدى تأثيرها على حل المشاكل وتحسين مستوى الأفراد، وفي المقابل، دراسة الآثار السلبية المتوقعة من التغيير وقياس تكلفة الفشل مقارنة مع ثمن النجاح في التغيير أو الإبقاء على الوضع الراهن.

6- توعية الفرد بأهمية التغيير والتجديد والتغيير هنا التغيير الإيجابي لتحقيق التطور والتقدم للفرد والمجتمع من خلال تدريب الطالب وإعطائه الخبرة الكاملة في جميع مجالات الحياة (الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية الخ) (ضاهر، 1983) ويتم ذلك من

1- من أهم القائلين بذلك: حسن صعب، ومحمد عابد الجابري.
- انظر: حسن صعب: تحديث العقل العربي، بيروت، 1973.
- انظر: محمد عابد الجابري: الخطاب العربي المعاصر، بيروت، 1982.

خلال قيام الفرد بممارسة المسؤولية الفردية للنقد الإيجابي البناء والفرد المبتكر والمبدع القادر على إحداث التغيير الإيجابي في مجتمعه المحلي إلى ما هو أفضل بأقل وقت وجهد وتكلفة.

7- ان التغيير لا يتحقق فقط من خلال التنمية المادية في مجتمعاتنا العربية، فالإنتاج الصناعي الذي سعت وتسعى بلداننا العربية إلى تحقيقه عبر نقل التكنولوجيا، رغم أنه قد يساهم في منح الإنسان العربي شيئاً من الفراغ لكي يستغله في واهبه وقدراته الفكرية، فإنه في الوقت ذاته يُهدّد هذا الإنسان بأن يُحيل عمله إلى نشاط آلي يقتل كل خيال خلاق . كما أن التكنولوجيا التي تضع في متناول الإنسان -في سهولة ويسر- روائع الإنتاج الثقافي والفني، كما تراكمت على مر العصور والأجيال؛ هي ذاتها التي تحجب عنه وجه الطبيعة، وتفقد الرمزية الحيوية التي تحفل بها تلك الطبيعة.

إن التغيير الذي صار مطلوباً بعد ما سُمّي بالربيع العربي، يدفعنا إلى تجاوز الأساليب التقليدية في معالجة مشكلة التنمية في مجتمعاتنا العربية، فالتنمية لم تعد تعني السيطرة على الطبيعة وزيادة الإنتاج فقط، كما لاحظ ذلك منذ خمسين عاماً هنري لوفيفر، وإنما هي السيطرة العقلانية على نتاج النشاط الإنساني، وتنظيم هذا النشاط، وتوجيهه لخدمة قضية التقدم الاجتماعي والثقافي (المرسومي، 2006). وهذا يقتضي توفير جو من الحرية والمساواة اللتين تسمحان للمواطن العربي بأن يُوجّه أقصى اهتمامه إلى إغناء كل أشكال ووسائل الفكر والثقافة وتوحيدها ودفعها نحو الكمال.

9- إن الفلسفة يجب أن تتوجّه اليوم إلى تكريس مفهوم جديد للتغيير، يستجيب لتطلعات الفئات العريضة في مجتمعاتنا العربية. وأن تُنبّه المجتمع العربي أفراداً ومؤسسات إلى أن الواقع الجديد يتطلب مفهوماً جديداً للتنمية، ذلك الذي يعتمد نظرة شمولية لطبيعة الإنسان العربي، بأن تأخذ بعين الاعتبار مختلف حاجاته المادية والفكرية (وقيدي، 1990، صفحة 46). وهي ما أصبح متداولاً تحت تسمية «التنمية البشرية»، التي صارت من أكثر المفاهيم تداولاً في وقتنا الحاضر، وذلك بالنظر إلى أن دلالتها الشمولية لا تقتصر فقط على حصر عملية التغيير في جانبها الاقتصادي الضيق... بل تتجاوز هذا الجانب لتنصب بشكل أساسي على الإنسان، ولتجعل منه المحور المحرك لكل تنمية شاملة (المرسومي، 2006).

10- إن النظرة الفلسفية النقدية، يجب أن تكشف أن أخطر أسباب إخفاق مشاريع التغيير في بلداننا العربية يكمن في إغفال الشق الفكري والثقافي من الإنسان (المرزوقي، 2001، صفحة 186)، وعليها بالتالي أن تمنع، أو أن تنبه على الأقل، أنظمتنا الحالية التي تورّطت في الاعتقاد الخاطئ بإمكانية التصنيع، وبالتالي تحقيق التغيير المطلوب من خلال استيراد التكنولوجيا وحدها، وبدون استثمار في بناء المعرفة العلمية واستيعاب فلسفة العلم، وصولاً إلى المشاركة في إنتاجها. فعلينا - كمشتغلين بالفلسفة- أن نتسلّح بسلاح النقد، وأن ننبّه أولاً ثم نُنبّه ثانياً إلى أن استيراد التكنولوجيا لا يعني توطينها بالضرورة، ناهيك عن تطويرها أو توليدها. رغم مئات مليارات الدولارات التي أنفقت على هذا الاستيراد خلال العقود الأخيرة. وبناءً على ما تقدم يصبح لدى الإنسان القدرة على المبادرة بالنقد البناء لكل ما هو كائن للوصول إلى ما يجب أن يكون عليه لتحقيق الحياة الأفضل والتغيير والتجديد والتطوير والتقدم المجتمعي.

11- يجب على فلسفة التغيير ان لا تستمد مقوماتها من الرضوخ لما هو سائد تحت مسوغات الواقعية، لأن ذهنية التفكير بهذه الطريقة تعد هروباً من مواجهة المشكلات، ونأياً بالنفس طلباً للسلامة. اذ علينا أن ندرك أن ما هو سائد في المجتمع ليس دليلاً على نجاحه وحقيقته؛ لان ثقافة التسليم بما هو موجود على أنه يقين لا يقبل الشك، يضع كوابح أمام التفكير النقدي العقلاني الحر (نبي، المسلم في عالم الاقتصاد، 2000، صفحة 08)، لذلك ينبغي ان يكون التغيير مجابهة مع مشكلات الواقع، لا انسحاباً أو ذوباناً وتماهياً مع السائد، وعليه فان ذهنية تفكير بهذه الطريقة تحكم على عجلة التغيير في هذا المجتمع بالتوقف، وبالعيش في حالة ركود مثل دوران عجلة على محور ثابت لا تذهب بك إلى أي مكان.

12- ان طريق التغيير الايجابي ليس سهلاً ، لا من حيث استعصاء شروط الواقع ولا من حيث تأبّي شروط العقل؛ لأن العقل لا يشتغل تعقلاً إلا على خلفية فعاليات معرفية هائلة في مستويين: النوعي والكمي. والواقع الذي هو موضوع الفعل، لا تستجيب شروطه إلا لمن يفهمه (الفهم شرطه الأولي للمعرفة العقلية (بقوانينه التي تتحدد من خلال الواقع ذاته، ويسعى لتغييره من خلال العمل على استثمار هذه القوانين وتطويعها؛ لتحقيق الضمانة النسبية المتمثلة في التأكيد على أن ما نمارسه كفعل معرفي هو كذلك حقيقة (أي مشروط بنظام العقل ونظام الواقع في آن)، ومن ثم فهو قادر على إحداث التغيير الإيجابي الذي هو الأمل الواعد.

كي نتطور، يجب أن نتجاوز ذواتنا وواقعنا، ولكن ليس أي فعل هو الذي يجتاز بنا، بل هو تحديد الفعل الإيجابي. وكي نتوفر على أكبر قدر من الإيجابية في الفعل، يجب أن نتوفر على أكبر قدر من الفهم. والفهم كحالة وعي ذات طابع شمولي لا يتوفر بصورة

مجانبة، بل لا بد من القراءات التي تجمع بين النوعية والكمية، وذلك في سياق برنامج قرائي صارم، تتوسع دوائره تبعاً لطبيعة الاهتمام وعليه لا يمكن أن يحدث تغيير نوعي / إيجابي في الواقع؛ ما لم يكن هناك تغيير نوعي / إيجابي في العقل. (أبوزيد، 2007، صفحة 463).

المعرفة الحقة ليست ترفاً، ليست عملاً سهلاً، ليست فعلاً مُسالمًا، بل هي نضال عنيف (بعنف / قوة المعرفة طبعاً) ضد كل جهالة تتلبس الوعي، وضد كل ظلامية تتلبس الواقع. ومن هنا فهي ممارسة خطيرة؛ لأنها إن كانت معرفة بحق ممارسة في التغيير النوعي الذي يعني تجاوز الراهن. ومعروف أن تجاوز الراهن لا يكون إلا بنقضه، ابتداءً من نقضه كمتصور ذهني على مستوى الوعي / البناء الرمزي، وانتهاءً بتجريف الواقع، وإعادة بنائه من جديد على ضوء ما يقتضيه التصور المعرفي الجديد .

13- يجب أن يكون التعليم العالي صاحب مبادرة في هذا الشأن، إذ إن التعليم هو موطن الإشكال وهو موطن الحلول في الوقت نفسه، وعندما تواجه أمة ما إشكالية معقدة، فلا بد أن تبحث عن حلول لها في الميدان التعليمي، لأنه أخطر الميادين، وأكثرها قدرة على صيغة الوعي العام، ومن ثم فالحلول من خلاله أنجح الحلول. فلا بد أن يكون لوزارة التعليم العالي دور واضح في رسم السياسة التعليمية للجامعات الناشئة، بحيث يجب على تعليم الفلسفة أن لا يتجاهل حاجيات المتعلم، ومتطلبات الحاضر. وإن يتماشى الدرس الفلسفي مع واقع التلميذ الثقافي والمعرفي.

الخاتمة

وفي الختام نقول: إن الاهتمام بالفلسفة كطريقة منهجية في التفكير الحر والنقدي، هي وحدها التي تُعطي للتغيير مدلوله الواسع، حيث تكون فلسفة استثمار في الرأسمال البشري باعتباره ثروة مادية ومعنوية عالية القيمة والمردودية، حيث تأخذ في الاعتبار أن لهذا الإنسان وجهاً آخر غير ذلك الوجه الذي يُقَيِّده بلغة الأرقام والوقائع المادية. وفي هذا الوجه الآخر يتسع أفق العقل البشري، وكذا أفاقه الروحي. وهكذا تزيد فرص فهمه لنفسه وللعالم المحيط به. هذا الفهم هو ما نحتاجه فعلاً في سعينا إلى تغيير حقيقي شامل.

وإذا كنا لا نذهب إلى حد دعوة المشتغلين بالفلسفة إلى أن يفقدوا حركات التغيير في الميادين العامة. فإننا ندعوهم بالمقابل إلى أن يعملوا على أن ينظروا لها بشكل مسبق ومن ثم المشاركة فيها بطريقة معينة. كما أنه عليهم أن يتخذوا من أحداثها ومجريات أمورها ومآلها المادة المفضلة للتفلسف واستخلاص العبر والدروس. فالفكر العقلاني هو وحده الذي يدرك أن كل أشكال التغيير الواعي، يجب أن تجعل من العامل الفكري والثقافي هو المحفز البارز والمنتج لهذه الثورة أو تلك. وذلك لأنه -وعلى حد قول إدغار موران - فإن: "نمو الدماغ وإعادة تنظيمه، التي بدأت بالإنسان الفضولي وانتهت بالإنسان المفكر، شاهدان على ثورة عقلية تؤثر في جميع أبعاد الثلاث (الفرد - المجتمع - النوع) ولهما دور فيها."

قائمة المراجع

- 1- *www.althakafaaljadedda.com*. (الثقافة الجديدة).
Récupéré sur althakafaaljadedda.
- 2- أبو يعرب المرزوقي. (2001). آفاق فلسفية عربية معاصرة. أدار الفكر.
- 3- الرحمن, ع. ع, (1996). جانفي-جوان. الإعلام والبعد الثقافي : من القيمي إلى المرئي. المجلة الجزائرية للاتصال.
- 4- المصطفى, ع. (2000). الخطاب الإشهاري بين التقرير الإيحاء. فكر ونقد. (34)
- 5- برقاي, أ. (1996). أسرى الوهم. دمشق: دار الأهالي.
- 6- سمير أبوزيد. (2007). العلم وشروط النهضة. القاهرة: مكتبة مدبولي.
- 7- ضاهر, ع. (1983). دور الفلسفة في المجتمع العربي. المؤتمر الفلسفي العربي الأول. عمان.
- 8- عفلق, (م. دت.). في سبيل البعث .
- 9- عماد مؤيد جاسم محمد المرسومي. (2006). أثر دراسة قوى التغيير في استشراف مستقبل الدولة القومية - التنمية البشرية أنموذجا. كلية العلوم السياسية جامعة النهرين.

- 10- محفوظ، زكي نجيب. (1980). الوضعية المنطقية. القاهرة : مكتبة الانجلو مصرية.
- 11- محمد وقيدى. (1990). بناء النظرية الفلسفية (الإصدار ط1). بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر.
- 12- مالك بن نبي. (1978). دور المسلم ورسالته في الثلث الأخير من القرن العشرين. دمشق: دار الفكر للطباعة والتوزيع.
- 13- مالك بن نبي. (2000). المسلم في عالم الاقتصاد. دمشق : دار الفكر العربي المعاصر.
- 14- مالك بن نبي. (2000). مشكلة الثقافة. دمشق: دار الفكر.
- 15- نصار، نصيف. (1979). طريق الاستقلال الفلسفي. بيروت.